S/PV.7639

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٣٩**

الأربعاء، ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سيس
	السنغال	السيد جاو يونغ
	الصين	السيد دولاتر
	فرنسا	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1605779 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/200، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٧١ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيدت روسيا القرار ٢٢٧١ (٢٠١٦)، الذي يمدد لشهر ونصف الشهر الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جنوب السودان. فمن ناحية، تجسّد الطبيعة التقنية لهذا القرار الافتقار إلى الوحدة في المجلس بشأن الحفاظ على نظام الجزاءات الحالي أو توسيع نطاقه. ومن ناحية أخرى، توضح الأهمية القصوى وحساسية الوقت الحاضر في حل النزاع المسلح في جنوب السودان.

ونشير إلى أن تقدماً كبيراً قد أحرز في هذا الصدد، بما في ذلك الانخفاض العام في حدة القتال، وصدور الآليات المنصوص عليها في اتفاق السلام للعام الماضي، واستمرار انسحاب القوات الحكومية من العاصمة وتعيين زعيم المعارضة المسلحة رياك مشار نائباً أول للرئيس.

إن تنفيذ التدابير التي اتفقت عليها الطرفان في الأسبوع الماضي مدرج حالياً في جدول الأعمال، بما في ذلك الخطوات العملية لكفالة الأمن في العاصمة. ومن شأن ذلك أن يتيح فرصاً لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية.

ونرحب بجهود الشركاء الدوليين، ولا سيما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، لتعزيز عملية السلام. ومع ذلك، تقع المسؤولية الرئيسية عن تطبيع الحالة على عاتق السودانين الجنوبيين أنفسهم. وهم الآن بحاجة إلى الوقت والدعم. ويمكن للضغوط، من الناحية الأخرى، ولا سيما ضغوط الجزاءات، أن تعقّد حل النزاع وتصلّب مواقف الطرفين. وينبغي أن نكون حساسين للغاية في هذه المرحلة في حل النزاع – وبخاصة المجلس.

أولاً وقبل كل شيء، يتعلّق ذلك بإدخال تدابير جزائية جديدة وقيود شخصية ضد قادة الطرفين المتحاربين. ونحن من حيث المبدأ نُعارض الحالة التي يحاول فيها أحد ما، بدلاً من بذل الجهود السياسية والدبلوماسية الجادّة، استخدام جزاءات مجلس الأمن. وليس من قبيل الصدفة أن البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير التزم الصمت إزاء مسألة التدابير التقييدية ضد جنوب السودان.

ونلاحظ مع الارتياح أن المنطق ساد مرة أخرى هذه المرة بين أعضاء مجلس الأمن. ونأمل أن يلتزم الأعضاء بنفس هذا

النهج السليم في العمل على مشاريع قرارات مستقبلاً بشأن الجزاءات ضد جنوب السودان.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن مجلس الأمن والأمم المتحدة لا يزالان ثابتين في التزامهما بدعم شعب جنوب السودان في سعيه إلى تحقيق الاستقرار والسلام والحكم الرشيد. وللأسف، لا يزال أمامنا طريق طويل ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وعلى هذا النحو، يجب أن نعمل معاً من أجل إرسال الإشارات الصحيحة إلى قادة جنوب السودان. وربما صاغ الأمين العام ذلك في الأسبوع الماضي بأفضل عبارة عندما قال للقادة بصراحة:

”قدّموا السلام على السياسة. واسعوا إلى حل وسط. وتجاوزوا العقبات. وشكلوا حكومة وحدة وطنية انتقالية، ولا تؤخروا هذا.“

وقد أبدى المجلس استعداده مراراً وتكراراً لاستخدام الجزاءات المحددة الأهداف لتهميش المخربين، واستهداف أولئك الذين يرتكبون الانتهاكات والاعتداءات وفرض المساءلة عن الفظائع. وينبغي للمجلس أن ينظر بعناية في مقترحات جديدة لاستخدام الجزاءات على نحو أفضل في تحقيق استقرار الحالة، وأن يحدّ من تدفق الأسلحة بلا قيود وأن يحفز الأطراف على التوجه نحو التسوية.

وبدلاً من الإسراع في تلك العملية التداولية، تدعم الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن اليوم لتجديد التدابير الجزائيةالحالية حتى ١٥ نيسان/أبريل، وولاية فريق الخبراء لبضعة أسابيع أخرى فقط – حتى ١٥ أيار/مايو. إن هذه الفترة ستسمح للمجلس بمناقشة وافية للمقترحات التي قدمتها الوفود حول هذه الطاولة وتتيح لنا الوقت لقياس التقدم الذي أحرزه الطرفان في تنفيذ اتفاق السلام وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية. ونحن نتفق تماماً على أن هذه الفترة حرجة في عملية السلام، ولكنها أيضاً لحظة حاسمة: فالاحتياجات الإنسانية أكثر من أي وقت مضى، ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان قائمة وما زال شعب جنوب السودان يعاني.

إن أطراف النزاع في حاجة إلى إظهار تحقيق تقدم بشأن اتفاق السلام الموقع في العام الماضي، وهو اتفاق تأخر كثيراً عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ، كما سمعنا السفير فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وهو يقدّم شهادته في الشهر الماضي. ونحث الأطراف السودانية الجنوبية على أن تتخذ الخطوات الرئيسية اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

وتمشياً مع الجدول الزمني الذي حددته اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، نتوقع أن نرى على مدى الأسابيع القليلة القادمة التعاون الكامل من كلا الجانبين بشأن تنفيذ ترتيبات الأمن في جوبا على النحو الذي قرره رئيس اللجنة والذي وافق عليه الطرفان في ٢٤ شباط/فبراير، مع عودة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يصنّف من المعارضة بصورة آمنة إلى جوبا. وينبغي أن يؤدي هذا إلى عودة السيد رياك مشار إلى جوبا وإلى التشكيل الفوري لحكومة وحدة وطنية انتقالية. ومن المهم أيضاً أن تعلّق حكومة جمهورية جنوب السودان تنفيذ المرسوم المنشئ لـ ٢٨ ولاية، على نحو ما دعت إليه الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية في بيانها الصادر في ٣٠-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

ونشجع قادة جنوب السودان على إظهار التزامهم بالسلام وبمستقبل مزدهر لشعب جنوب السودان من خلال تلك الإجراءات الملموسة على مدى الأسابيع المقبلة. وسنستغلّ ذلك الوقت لدعم الأطراف في جهودها الرامية إلى تنفيذ تلك المهام، ولقياس ما تحرز من تقدم والاستجابة على نحو مناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.